

الزيارات الميدانية للشركات المشاركة في استبيان نقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال

2016

أولا : الزيارات الميدانية :

قام فريق عمل تحسين بيئة الأعمال في الكويت بإعداد زيارات ميدانية خلال الفترة من 11 الى 28 فبراير 2016، للجهات المشاركة في تعبئة استبيان تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك لتحديد أولويات الاصلاح وطرح الحلول للعقبات التي أثرت على أداء دولة الكويت في مؤشرات تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2016 ، وتمثلت تلك الزيارات في (8) مكاتب محاماة و (7) شركات للخدمات الاستشارية واللوجستية والتجارة العامة والمقاولات حيث تركزت المشاكل والحلول في (11) جهات حكومية .

ثانياً : العقبات والصعوبات التي واجهت المشاركين في تعبئة استبيان سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والحلول المطروحة :

وزارة التجارة والصناعة

- تكرار مشكلة التوكيل العام والخاص في كل شركة ومكتب تم زيارته وذلك أن الجهات لا تعترف بهذه التوكيلات وتحتاج إلى حضور صاحب العلاقة أو تخصيص كل إجراء وذكره في التوكيل تفصيلاً في كل مره يتم مراجعة الجهات (وزارة التجارة والصناعة) .
- عدم وضوح آلية العمل من ناحية القوانين واللوائح وتسلسل الاجراءات والوقت المطلوب وعدم فعاليتها مما يؤدي إلى عدم إنجاز الموظف لعمله على أكمل وجه.
- حتى تتم عملية إصدار ترخيص مهني لايد من توافر شهادة مهنية لصاحب الشركة،مثال فتح مكتب محاماة لايد من توافر شهادة الحقوق، وقد يكون مقدم الطلب (صاحب الشركة) غير حامل لشهادة الحقوق ويهدف الى تعيين محاميين للعمل وادارة مكتب المحاماة فقط بدون مزاوله مهنة المحاماة.

العقبات القانونية

- قد تتأخر الموافقات والقرارات في بعض الإدارات بسبب استقالة او انتقال مدير الادارة أو الوكيل المساعد، مما يصعب اتخاذ القرارات في بعض الحالات أو أكثرها وتأخر المعاملة بسبب عدم تعيين شخص بديل .
- عدم المام بعض موظفين الوزارة بالاجراءات الجديدة خاصة بعد صدور قانون الشركات الجديد بحيث يقوم الموظف برفض المعاملة (مثال طلب فتح فرع شركة أجنبية) .
- تعتبر خدمة المواعيد (online) خدمة غير مجدية من ناحية الوقت حيث تطول فترة الموعد المقرر وقد يصل الى شهر أو أكثر مقارنة بالاجراءات المتبعة سابقاً في معاملات وزارة التجارة .
- في مرحلة تقديم طلب تأسيس شركة يتطلب من صاحب المعاملة تقديم ايصال سداد وعقد ايجار لموقع الشركة التي بالواقع لم تنشأ الا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة وقد تطول مدة أخذ الموافقات الى شهور كثيرة حتى يتم تأسيس

العقبات الإجرائية

- الشركة، وتعتبر أسعار الايجار والعقار في الكويت مرتفعة جداً مما لا يشجع أصحاب العمل والشركات بممارسة العمل في الكويت.
- طول إجراءات الدورة المستندية والرجوع المتكرر لأخذ الاستشارة القانونية في كل إجراء مما يؤدي إلى تعطيل المعاملة.
- عند تقديم المستندات والأوراق المطلوبة تقوم بعض الجهات بتعطيل المعاملة تقريبا لمدة ثلاث شهور وأكثر بحيث أن بعض المستندات لها فترة معينة للانتهاء مما يتطلب من أصحاب المشروع إعادة تجديدها ومن ثم إعادة تقديم الطلب مرة أخرى.
- هناك نقص دائم في عدد الموظفين مما يسبب في تاخير المعاملات، حيث لا يتواجد عدد من الموظفين على راس عملهم في ساعات الدوام الرسمية.
- أنشطة الشركات تعتبر محدود عند تصنيفها من قبل الوزارة.

- عدم إلمام الموظف بالإجراءات المتبعة و القرارات الإدارية و الوزارية في الجهة التابعة لها.
- لا يوجد دليل لأصحاب المشاريع والشركات بالخطوات التفصيلية المطلوبة لانجاز كافة المعاملات و ترتيبها ، حيث أن الطلبات المذكورة عبر الموقع الشبكي للجهات غير محدثة وتختلف عن المطلوب في الواقع.
- تحديد أيام معينة في وزارة التجارة والصناعة لاستقبال الطلبات و المعاملات بمعدل يومين لأصحاب العلاقة و يومين للمندوبين إذا راجع الوزارة بصفته موكلا وتحديد يوم الخميس يوم إداريا، مما يسبب تأخير في المعاملات .
- عدم إصدار نموذج جديد لتأسيس الشركات المهنية التي تم إدراجها مؤخرا في القانون الجديد للشركات رقم 2012/25 ويجبر أصحاب الشركات أثناء التأسيس على مخالفة القانون وتأسيس شركات نشاطها تجارة عامة مما يلزم أصحاب المشروع الالتزام بإجراءات معينة وتوافق أخرى غير مرتبطة به (على سبيل المثال مكاتب المحاماة).
- اللجنة الفنية القانونية الدائمة ممثلة بعدد من المستشارين القانونيين تقوم بسد فراغ تقاعد وكيل الشؤون القانونية والبيت بالامور القانونية لمعاملات الأشخاص في وزارة التجارة واتخاذ جميع القرارات دون الرجوع أو الاستماع الى وجهة نظر صاحب المعاملة مما يترتب على غرامات او تاخير معاملة او اتخاذ اجراء قانوني تعسفي في حق صاحب المعاملة دون الرجوع له دون الرجوع حتى الى الوكيل الذي تم تعيينه حديثا.
- تعتبر الرسوم المقررة لاضافة نشاط للشركة ذات سعر رمزي ومناسب ولكن قد تختلف الانشطة وتفاوت في أهميتها مما لا يتعين مساواتها مع الانشطة البسيطة وذلك من ناحية الرسوم.
- تعيين الأشخاص الغير كفوء (غير ملائمين فنياً وإدارياً) بمناصب حساسة وقيادية.

العقبات الادارية

- عمل دورات تدريبية للموظفين المختصين لإطلاعهم على آخر القوانين واللوائح الجديدة والتي يجب العمل عليها
- تدريب الموظفين على كيفية أداء العمل كموظف شامل وتدريبه مهنيًا على كيفية أداء الأعباء الوظيفية بكامل وجهه.
- إلغاء شرط طلب اتصال وعقد اجار عند تقديم طلب تأسيس شركة الا بعد الموافقة النهائية واستكمال آخر الاجراءات بخصوصه.
- انشاء لجنة تابعة في الجهة مهمتها النظر في القوانين والقرارات الخاصة بالجهة واصدار اجراء بالاصلاح فوراً.
- انشاء هيكل جديد يمثل واجهة الدولة ويعين فيها من ذوي الكفاءات حيث يختص هذا الهيكل أو القطاع بخدمة الشركات التي يدخل فيها شريك أجنبي ويكون لها هيكل اداري مستقل عن ادارة الوزارة يقوم بنفس الخدمات ولكن بوقت أسرع واجراءات أقل .
- ضرورة اتخاذ قرارات سريعة فيما يخص تعيين أشخاص في المناصب الادارية المهمة بعد شغورها وخلوها لفترة طويلة والتي قد تأخر من اعتماد المعاملات التي تحتاج الى موافقة الادارة ذات المناصب الشاغرة .
- عمل دليل إرشادي بكافة الإجراءات والمستندات المطلوب إرفاقها بالطلب، مع تحديثها على الموقع الشبكي للجهة.
- اعادة النظر في الرسوم المقررة في طلب اضافة نشاط كل حسب أهميته.
- الاطلاع والاستفادة من قانون الاجارات المقر في امارة دبي ودراسة موضوع انشاء قانون لتنظيم الاجارات.
- توسيع تصنيفات الأنشطة التي تزاولها الشركات.

الحلول والمقترحات

وزارة المالية

➤ عدم الإلتزام بالمعاهدات الضريبية في دولة الكويت.

العقبات القانونية

- تعديل في مواد قانون الضريبة بحيث يستثنى الشخص المقيم في الكويت لفترة قصيرة لا تتجاوز 3 أيام من تطبيق الضريبة على مبيعاته في الكويت.
- توظيف عدد كافي من الموظفين الكفاءات للعمل في ادارة الخضوع الضريبي وادارة الفحص والمطالبات الضريبية.
- التعميم على كافة الموظفين في الإدارات في كافة الإجراءات المستحدثة والقوانين والقرارات التي تصدر كل فترة.
- عمل دورات تدريبية قانونية للموظفين المختصين لإطلاعهم على آخر القوانين واللوائح الجديدة والتي يجب العمل عليها.

الحلول والمقترحات

الهيئة العامة للصناعة

➤ طول الدورة المستندية واجراءات تقديم طلب اعفاء جمركي للألات المستوردة (منتجات غير خليجية) حيث تمر المعاملة من الهيئة العامة للصناعة لأخذ الموافقات ثم الهيئة العامة للبيئة ثم تعود الى الهيئة العامة للصناعة والعكس صحيح وفي هذه الدورة المستندية دائما ما تضيع المعاملة أو اوراق منها وقد تتوقف مما تسبب خسائر مالية لصاحب المعاملة.

العقبات الإجرائية

➤ التنسيق والربط بين الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة لاصدار دليل اجرائي واضح أو ربط الالكتروني لتخليص المعاملات .
➤ اعادة النظر في الرسوم الخاصة بالهيئة العامة للصناعة وخفضها.

الحلول والمقترحات

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

<p>➤ قانون الاقامات غير منصف في حالة المدراء الاجانب او شركاء في شركات يتم تاسسها في الكويت وهذه من الاسباب التراجع عن دخول بيئة الكويت، واهم هذه المعوقات احتياجهم الي دخول الكويت عن طريق كرت لزيارة باسم احد الشركاء.</p>	<p>العقبات القانونية</p>
<p>➤ تعتبر معاملة اصدار الاقامة للعاملين في الشركات عائق حيث تتطلب الموافقة من أصحاب الشركات أن يتقيد بالشروط الخاصة عند استخدام عامل أجنبي من الخارج وذلك حسب مؤهلاته العلمية والتي قد لا تشترط كفاءة الشخص من حيث الخبرة العملية وبالتالي عدم قدرة الشركة على تعيين شخص ما قد تراه مناسباً لمنصب معين بعيدا عن مستواه العلمي.</p> <p>➤ تحدد المسميات الوظيفية وتكون مرتبطة بالشهادات الدراسية وليست على الخبرة العملية لمدراء في شركات عالمية حيث لا يتم اعطائهم مسمياتهم في الشركة بدولة الكويت لاسباب تتعلق بقوانين واجراءات داخلية في الوزارة.</p> <p>➤ المدراء الاجانب لا يستطيعون العمل كمدير الا في شركة واحد من اصل مجموعة شركات مترابطة</p>	<p>العقبات الاجرائية</p>
<p>➤ تعيين الأشخاص قلبي الخبرة في مناصب حساسة وقيادية.</p>	<p>العقبات الادارية</p>
<p>➤ تسهيل استخراج الرخص وتقليل القيود على إقامات العمالة الأجنبية التي ستشغل مناصب تنفيذية في الشركات. التعميم على كافة الموظفين في الإدارات في كافة الإجراءات المستحدثة والقوانين والقرارات التي تصدر كل فترة.</p> <p>➤ عمل دورات تدريبية قانونية للموظفين المختصين لإطلاعهم على آخر القوانين واللوائح الجديدة والتي يجب العمل عليها.</p> <p>➤ انشاء لجنة تابعة في الجهة مهمتها النظر في القوانين والقرارات الخاصة بالجهة واصدار اجراء بالاصلاح فوراً.</p> <p>➤ عمل دليل إرشادي بكافة الإجراءات والمستندات المطلوب إرفاقها بالطلب، مع تحديثها على الموقع الشبكي للجهة.</p> <p>➤ تفعيل قانون المعاملات الالكترونية رقم 20 لسنة 2014 و التوقيع الالكتروني لانجاز المعاملات</p>	<p>الحلول والمقترحات</p>

بلدية الكويت

<ul style="list-style-type: none"> ➤ ضياع ملفات الاراضي والمخططات . ➤ هناك نقص دائم في عدد الموظفين مما يسبب في تاخير المعاملات، ومن الملاحظ ايضا ان عدد من الموظفين لا يتواجدون على راس عملهم في ساعات الدوام الرسمية. 	<p>العقبات الاجرائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ➤ انشاء لجنة تابعة في الجهة مهمتها النظر في القوانين والقرارات الخاصة بالجهة واصدار اجراء بالاصلاح فوراً. ➤ التعميم على كافة الموظفين في الإدارات في كافة الإجراءات المستحدثة والقوانين والقرارات التي تصدر كل فترة. ➤ عمل دليل إرشادي بكافة الإجراءات والمستندات المطلوب إرفاقها بالطلب، مع تحديثها على الموقع الشبكي للجهة. 	<p>الحلول والمقترحات</p>

وزارة الكهرباء والماء

<ul style="list-style-type: none"> ➤ طول الاجراءات والدورة المستندية من وقت تقديم لإعتماد المخططات حتى توصيل الكهرباء وقد تصل الى 5-6 شهور تقريباً. ➤ ضغط العمل على موظفين الوزارة بسبب كمية المشاريع المقدمة . 	<p>العقبات الاجرائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ➤ اختصار الدورة المستندية لأخذ الموافقات وتقليل تردد المعاملة على جميع الإدارات حتى تتم الموافقة. ➤ عمل دليل إرشادي بكافة الإجراءات والمستندات المطلوبة، مع تحديثها على الموقع الشبكي للجهة. ➤ تفعيل قانون المعاملات الالكترونية رقم 20 لسنة 2014 و التوقيع الالكتروني لانجاز المعاملات. 	<p>الحلول والمقترحات</p>

وزارة العدل

العقبات القانونية

➤ تكرار مشكلة التوكيل مع مكاتب المحاماة حيث لا ترفض الجهة التوكيل المقدم من قبل المحامي وتشتت الموظفة أو الموظف إعادة صياغة التوكيل بذكر أسامي جميع الجهات المراد مراجعتها بهذه التوكيل بشكل تفصيلي (بالاسم) والبعض يشترط تخصيص كل إجراء وذكره في التوكيل تفصيليا في كل مره يتم فيها مراجعة الجهة.

➤ يشترط الموظفين في طلب ورقة أصل التوكيل لعدم الثقة وهذه المعاملة تتم في العديد من الجهات ولا يفترض من صاحب العلاقة باستخدام هذه الورقة (أصل الوكالة) في كل جهة تمر فيها معاملته قد تتطلب المعاملة مراجعة العديد من الجهات حيث الاكتفاء من صورة التوكيل فقط .

العقبات الاجرائية

➤ تهاون موظفين قسم الاعلان (المندوبين) في توصيل الدعوة الى مقر اقامة صاحب العلاقة بل يكتفي بتوصيلها الى مخفر المنطقة مما يترتب عليه تأخير وتأجيل الأحكام أو الجلسات القضائية في حق صاحب العلاقة .

➤ بعد انتهاء الجلسة و صدور الحكم قد يتأخر السكرتير (الكاتب) الشخص المسئول عن ادخال الحكم الصادر في تحديث بيانات القضية عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل (البوابة الإلكترونية) حيث لا يمكن لصاحب القضية معرفة الحكم الا بعد مرور يومين أو اكثر وفي بعض الأحيان قد يدخل بانات حكم خاطئ للقضية مما يترتب عليه مشاكل مع اصحاب القضية.

➤ يحق فقط للشخص أن يدخل الى الموقع الإلكتروني مرتين للاستفسار عن قضية خلال اليوم الواحد، بنما يكون للمحامي قضايا كثيرة موكل للاستعلام عنها .

➤ يواجه المحامي مشكلة عند الاستفسار عن القضايا الموكل بها حيث يمتنع الموظف في وزارة العدل عن ابلاغ صاحب العلاقة خصوصا المحامي الموكل عن حالة القضية أو المعاملة وحيث يسمح بالاستفسار عن معاملة واحدة فقط لا اكثر خلال اليوم الواحد .

➤ بالرغم من وجود آلية الربط الإلكتروني و الخدمات الالكترونية (وزارة العدل - وزارة الداخلية) إلا انه لا يتم تطبيقها أو قد يكون النظام معطل معظم الأيام.

وزارة العدل

- إنشاء لجان تشريعية متخصصة وخلق بيئة تشريعية موائمة في الكويت.
- يجب أن يكون القانون المشرع يخدم المجتمع وليس شريحة معينة من الأفراد.
- تعديل قانون التسجيل العقاري في دولة الكويت.
- تقليص المدد الزمنية لجلسات التقاضي.
- تقليص الأعمال اليدوية وإستخدام الأرشفة الإلكترونية لحفظ المستندات والأوراق الهامة لتقليص المدة الزمنية لإسترجاع الملفات القديمة من المخازن وإستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأعمال اليومية والإجراءات الداخلية والخارجية.
- تطوير العمل الإداري في الوزارة من خلال إستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- القضاء على البيروقراطية من خلال تقليل الدورة المستندية وتحسين الإجراءات المقدمة للمراجعين.
- إنشاء مؤسسة / هيئة قضائية خاصة يرتكز عملها على التحكيم القضائي، وإصدار القرارات الفورية حيث يتوجب على صاحب القرار بهذه المؤسسة أن يتواجد ليل نهار لإتخاذ القرارات الحينية.

الحلول والمقترحات

الإدارة العامة للجمارك

<p>➤ دولة الكويت تفتقر إلى الموانئ التجارية والمجهزة لاستقبال السفن القادمة من عدة دول حيث لا تستطيع بعض الشركات تصدير موادها ومنتجاتها إلا بعد إرسالها إلى عدة موانئ في الدول المجاورة والمرور في عدة دول لتوصيل المنتجات والمواد إلى سفن أخرى تقوم بدورها بنقل البضائع إلى الدول المطلوبة وهذا يكلف مبالغ كبيرة ووقت أكثر لا يشجع التصدير .</p> <p>➤ عدم وجود شركات شحن كافية وإن وجدت تكون تكلفتها عالية.</p> <p>➤ موافقة الهيئة العامة للبيئة لفحص كل عينة يتم استيرادها تحمل نفس المواد في كل مرة ودفع مبلغ 80 د.ك لشركة شحن خاصة على كل كونتينر، مما يؤثر على نسبة التصنيع في الكويت وارتفاع تكلفة المادة وبالتالي يؤثر على نسبة تصدير المنتج المحلي نظرا لارتفاع تكاليف الاستيراد لمواد التصنيع والتكاليف الجمركية وإجراءات الموافقة والتفتيش.</p>	<p>العقبات الإجرائية</p>
<p>➤ انشاء المزيد مراكز فحص والتفتيش للبضائع.</p>	<p>الحلول والمقترحات</p>

المؤسسة العامة للموانئ

<p>➤ موانئ الكويت ضعيفة وغير مطورة بحيث لا يمكن استقبال كافة السفن بأنواعها ورسومها في الموانئ وقد يتطلب من الشركات أن تستقبل مستورداتها عن طريق موانئ الدول المجاورة وتنقل من بعدها براً إلى الكويت مما يرفع في تكاليفها.</p>	<p>العقبات الإجرائية</p>
<p>➤ القضاء على البيروقراطية من خلال تقليل الدورة المستندية وتحسين الإجراءات المقدمة للمراجعين.</p> <p>➤ تحديث الموانئ وزيادة الطاقة الإستيعابية لها، واستحداث النظم المتبعة في الإجراءات الخاصة بدخول وخروج السفن والشحنات.</p> <p>➤ تقليل التكاليف على الشحنات.</p>	<p>الحلول والمقترحات</p>

<p>➤ ضريبة التسوية، لقطاع الشحن، فدية الكهت، من خلال، إقامة معارض، ذات مسته، عال، تستضيف من خلالها</p>	
<h3>هيئة أسواق المال</h3>	
<p>➤ صعوبة التواصل مع الموظفين في الهيئة الاستفسار عن مخالفات مرصاة من قبل الشركات، والسبيل الوحيد للتواصل يكون عن طريق التواصل مع كتاب يرسل في يد رجال الامن من غير اي ضمان للوصول الي الموظف المختص او عدم ضياع كتاب الاستفسار. ➤ الرسوم المفروضة على خدمات المقدمة من قبل الهيئة مبالغ في تقديرها وغير مرتبطة بحجم الشركات ومزانياتها.</p>	<h3>العقبات الإجرائية</h3>
<p>➤ فتح باب الهيئة لاستقبال اي استفسارات حتى لو كان عن طريق بديل الكتروني للتواصل مع الموظفين المختصين. ➤ اعادة النظر في الرسوم الخاصة بهيئة أسواق المال وخفضها او تخصيصها.</p>	<h3>الحلول والمقترحات</h3>